تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016

Evaluation of the performance of the SME sector in Algeria during the period 2001-2016

ط.د. بوقادير ربيعة
مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الشمال الإفريقي
جامعة الشلف – الجزائر
rboukadir@yahoo.fr

د. مطاي عبد القادر
مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الشمال الإفريقي
جامعة الشلف - الجزائر
profmettai@gmail.com

تاريخ الإرسال: 30-06-2017 تاريخ النشر: 29-10-2018

Abstract:
The study raises the issue of the sector performance of SMEs in Algeria. It has three main objectives: the first focuses attention on the various programs and support schemes dedicated to the development of SMEs, the second is to situate Algerian SMEs in The national economic fabric and to show the contribution of this sector in terms of job creation and wealth, the third is to identify the obstacles that hinder the development of these enterprises and hinder their development.
Key words: the SME sector, performance, growth, employment, export.

مقدمة:

لقد أصبح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأمور المعترف بها حاليا، على امتداد العالم في الدول الصناعية المتقدمة وكذلك في الاقتصاديات النامية، وذلك لما تملكه هذه المؤسسات من قدرة على التكيف تساعدها على مسايرة التحولات السريعة بجانب قدراتها الهائلة على اختراق الأسواق الدولية، وبالتالي المساهمة في النمو وتوفير فرص العمل، الزيادة في حجم الاستثمار، وتنمية الصادرات مما يخفف من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور أساسي في التكوين المهني وتأهيل العمال، فهي تضمن الانتقال من التعلم للعمل، وهي أيضا مصدر للإبداع ،مع غياب البرامج الرسمية للبحث والتطوير بالمفهوم الكلاسيكي إلا أن الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينشأ عن التعاون بين العمال والموردين والزبائن، فتنافسية هذا النوع من المؤسسات ترتبط بدرجة كبيرة بقدرتها على التحسين المستمر فيما تقدمه لزبائنها؛ تحقيق التنمية المستدامة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتم أيضا عن طريق هذه المؤسسات، من خلال ترشيد استخدام الطاقة وتطوير منتجات وخدمات تستجيب لمصادر الديمومة؛ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مصدر أيضا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الجهوي والمحلي من خلال قوة تواجدها في الحياة الاجتماعية، فهي تورد منتجات وخدمات يومية وبالتالي تسجل حضورها في المدن والمناطق الريفية على حد السواء.

ولكن لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القيام بكل هذا بمفردها يجب أن تساندها وتدعمها السياسة العامة، عن طريق وضع الإطار الاقتصادي والاجتماعي الذي يدعم فكرة المقاولاتية وإنشاء المؤسسات والحد من المعوقات والقيود التي تقف أمام نمو هذا القطاع وتطوره.

أ- إشكالية البحث: لقد شرعت الجزائر مع بداية التسعينيات في مجموعة من التوجهات أخذت تنمية المؤ.ص وم أهم فصل من فصولها، حيث أعطت الدولة أهمية أكبر لدعم وترقية هذا القطاع من خلال تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه.

ومنه فالسؤال الرئيسي لبحثنا هو: **هل ساهمت الإصلاحات التي باشرتها الجزائر على مدار أكثر من عشريتين ونصف في الرفع والتحسين من أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟** وتندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم جوانب الإصلاح التي شملتها السياسة العامة لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما مدى مساهمة قطاع المؤ.ص وم في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟
- ما هي المشاكل والقيود التي تضعف من أداء هذا القطاع وتحول دون تبوئه للمكانة التي يحتلها في الدول المتطورة وحتى النامية؟

ب- أهداف الدراسة:

- التعرف على أهم الإصلاحات التي شهدها قطاع المؤ.ص وم.
- تقييم أداء هذا القطاع خلال الفترة 2001- 2016.

- تحديد أهم المشاكل والمعوقات التي تضعف من أدائه.

ج- أهمية الدراسة: إن الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعيشها البلاد جراء انخفاض أسعار البرميل، تجعلنا نتساءل عن مدى نجاعة السياسات السابقة في خلق اقتصاد بديل، وخصوصا ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولذلك من المهم اجراء دراسة تحليلية لما تم تقديمه لهذا القطاع والنتائج المحققة من وراء ذلك.

د- هيكل الدراسة: لقد قسمنا دراستنا هذه إلى ثلاث محاور رئيسية على النحو التالي:

- عرض لأهم جوانب الإصلاح التي شهدها قطاع المؤ.ص وم على مدار العشريتين الأخيرتين.
- تقيم أداء قطاع المؤ.ص وم في الجزائر خلال الفترة 2001- 2016 من خلال التعرف على خصائصها ووزنها ضمن النسيج الاقتصادي، ثم التعرف على مدى مساهمتها في توفير مناصب الشغل، النمو والتصدير.
- المشاكل والقيود التي مازالت تقف دون نمو هذا القطاع وتطوره.

هـ- منهج الدراسة: للإحاطة بالموضوع والإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي.

أولا- سياسة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- الجانب القانوني:

لقد اعتبرت فترة التسعينيات القفزة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه هذا القطاع، حيث تم إصدار: قانون 90- 10 المؤرخ في 1990/04/14 والمتعلق بالنقد والقرض الذي شمل العديد من الإصلاحات في مجال التسيير المالي، القرض والاستثمار، ولمواصلة هذه الإصلاحات تدعم هذا القانون بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة، والتي تعد منعرجا هاما في تدعيم القطاع، حيث تم إصدار المرسوم التشريعي 12/93 الصادر في 1993/10/05 والمتعلق بترقية الاستثمار، الذي أقر مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، وعلى أثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار.

ومع بداية الألفية الثالثة تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار بصدور الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والأمر رقم 08/06 المعدل والمتمم له والصادر سنة 2006، حيث وسع هذا القانون مفهوم الاستثمار فأصبح يشمل أيضا استعادة النشاطات في إطار الخوصصة الكلية أو الجزئية وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز كما قدم للمستثمرين الخواص والأجانب خلال مرحلة انجاز الاستثمار ومرحلة الاستغلال مجموعة من التسهيلات والتحفيزات الضريبية والشبه ضريبية والجمركية، وتقدم هذه المزايا وفق نظامين: نظام عام و نظام استثنائي تستفيد منه الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني[1].

كما تم خلال سنة 2001 أيضا إصدار القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ المؤ.ص وم إذ تحدد من خلاله الإطار التشريعي والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه الأخيرة، فهو أول قانون يعطي تعريف رسمي لها وكذلك يحدد آليات دعمها وترقيتها.

2- الجانب المؤسساتي: لقد تم إنشاء العديد من الهياكل والهيئات المتخصصة بهدف ترقية وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحد من المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

أ- هيئات الدعم التابعة لوزارة PME: بادرت الجزائر بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات ص وم سنة 1991 تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، هدفها الأساسي هو ترقية هذا القطاع، ولتحقيق ذلك أنشأت الوزارة العديد من الهيئات المتخصصة منها:

- **المشاتل:** تطبيقا للمادة 12 من القانون التوجيهي 01-18 تنشأ لدى وزارة المؤ ص وم مؤسسات تسمى "مشاتل المؤسسات" تتكفل بمساعدة المؤسسات ص وم، ودعمها ويمكن أن تأخذ أحد أشكال التالية: المحصنة، ورشة الربط، نزل المؤسسات[2].

- **مراكز التسهيل:** تطبيقا للمادة 13 من القانون التوجيهي 01- 18 تنشأ لدى وزارة المؤ ص وم هيئات تحت تسمية "مراكز التسهيل" والتي تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات وكذا مساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم[3].

- **المجلس الوطني الاستشاري لترقية PME:** تطبيقا للمادة 25 من القانون التوجيهي 01-18 ينشأ لدى وزارة PME مجلس استشاري يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى(4).

ب- هيئات دعم وتحفيز الاستثمار(5):

- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:** أنشأ سنة 1994 بغرض حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بشكل لاإرادي، وهو اليوم جهاز لدعم البطالين دوي المشاريع والبالغين ما بين 30- 50 سنة على انجاز مشاريعهم.
- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:** أنشأت سنة 1996 مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة.
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: ANDI:** أنشأت سنة 2001 وتهدف لتطوير الاستثمار الخاص والعام، المحلي والأجنبي دون تمييز من خلال الخدمات والامتيازات التي تقدمها للمستثمرين.
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:** أنشأت سنة 2004 ويتمثل هدفها في تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع المعمول به ودعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ مشاريعهم.
- **الوكالة الوطنية لتطوير PME AND PME:** أنشأت سنة 2005 من أجل تزويد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بآلية قادرة على تنفيذ سياسة الحكومة في مجال تنميته وترقيته بصفة عامة ومرافقته في مسار تنافسيته في خضم التحولات العالمية الجديدة.
- **الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري** ANIREF: أنشأت سنة 2007 مهمتها تسهيل الحصول على العقار الصناعي من خلال التوسط بين المستثمرين والسلطة المانحة للامتياز حيث تتولى تسيير حافظتها العقارية.

ج - الهيئات المساعدة على الحصول على التمويل البنكي(6):

– **شركات رأس المال الاستثماري:** رأس المال الاستثماري هو تقنية للتمويل عن طريق امتلاك مساهمات صغيرة و مؤقتة ويأخذ الأشكال التالية:

- رأس مال المخاطر لتمويل إنشاء مؤسسة.
- رأس مال التطوير لتمويل تطوير مؤسسة.

القانون الجزائري حدد المعدل الأقصى لمساهمة شركة رأس المال الاستثماري في أي مؤسسة بـ 49% ومدة المساهمة بين 5 و7 سنوات : هناك ستة شركات أس مال المخاطرة موجودة حاليا منها ما هو عملي ومنها ما هو قيد الإنجاز وهي فروع للبنوك التالية : BADR، BEA، BNA ، BDL، CPA .

و تعتبر FINALEP أول شركة أنشأت في هذا المجال وذلك سنة 1991 ثم شركة SOFINANCE سنة 2000، وفي سنة 2009 تم إنشاء الجزائر للاستثمار.

– **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع:** أنشئ سنة 1998

– **صندوق ضمان قروض PME "FGAR":** أنشئ سنة 2002وانطلق نشاطه فعليا سنة 2004، وتتمثل مهامه في منح الضمانات لفائدة المؤ ص و م بعد إقرار أهلية المشاريع للضمانات المطلوبة.

– **صندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤص وم " CGCIPME ":** أنشئ سنة 2004 وبدأ نشاطه الفعلي سنة 2006 ويتولى مهمة ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤ ص وم ، بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها.

– **صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:** أنشئ سنة 2004.

– **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار للبطالين ذوي المشاريع:** وأنشئ سنة 2004.

3-**جانب التأهيل:** بهدف تحسين تنافسية المؤ ص وم والرفع من أدائها، قامت الجزائر بتطبيق مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات :

أ- **برامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (2000-2006):** يهدف هذا البرنامج إلى ترقية التنافسية الصناعية وتحسين أداء المؤسسات الصناعية العامة والخاصة وتأهيل محيطها المباشر، انطلق سنة 2000 بمساهمة مالية لمنظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة UNIDO تقدر بمليون ومائتي ألف دولار ومساهمة من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة تقدر بمائة وعشرون مليون دينار جزائري، استفادت من خلال هذا البرنامج 151 مؤسسة من عمليات التأهيل الفعلي بينما اقتصرت 24 مؤسسة على دراسات التشخيص فقط[7].

ب- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤ ص و م:** انطلق سنة 2007 مدته ستة سنوات رصدت له ميزانية تقدر ب 6 مليار دينار جزائري، عدد المؤسسات التي باشرت عملية التأهيل 351 مؤسسة، 279 مؤسسة استفادت من عمليات التشخيص الاستراتيجي و32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل[8].

ج - البرنامج الوطني لتأهيل المؤ ص و م (2010 – 2014): هدف هذا البرنامج إلى تأهيل 20,000 مؤسسة وخلق 200,000 مؤسسة خلال نفس الفترة، بتكلفة كلية للمشروع تقدر بـ 385736000000دج[9]، عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2016 بلغ 4783 منها 2602 ملف مؤهل، كما بلغ عدد الاتفاقيات المودعة 1320 وعدد الاتفاقيات الموقعة 1232 عند نفس التاريخ[10].

4- الجانب الضريبي التمويلي والاجتماعي [11]:

أ- منذ 1993 والسياسة الضريبية في الجزائر موجهة لترقية الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد اتخذت عدة إجراءات لتحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية والمتمثلة في خلق مناصب العمل تنويع النسيج الاقتصادي، تحقيق التوازن القطاعي والجهوي، وتشجيع التصدير، سنذكر بعض منها فيما يلي:

- تخفيض IBS بنسبة 15% لفائدة المؤ ص و م المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا وبنسبة 20% للمؤ ص و م المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب.
- تقليص من IRG وIBS بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، وتمنراست، لمدة 5 سنوات.
- إعفاء مؤقت من IBS و IRG وTAP لمدة 5 سنوات بالنسبة لبعض فروع الصناعة.
- الإعفاء من حقوق الجمركية وأي رسم يعادله بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير.
- الإعفاء الدائم من IBS على العمليات الموجهة للتصدير.

ب- هناك عدة إجراءات اتخذت في مجال التمويل نذكر منها: منح قروض بدون فوائد تمثل 25% من التكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني دينار، وبنسبة 20% إذا كانت تكلفته تفوق مليوني دينار وتقل أو تساوي 5 ملايين دينار، وبنسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا.

ج - بهدف تخفيض تكلفة العمل وحث المؤسسات على التوظيف وتكوين عمالهم وتحسين ظروف الاستخدام اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات أهمها:

- الإعفاء من الاشتراك الإجمالي لفائدة كل هيئة مستخدمة تشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها وهذا لفترة قد تصل إلى 3 أشهر.
- التخفيض التكميلي لحصة أرباب العمل للاشتراك في الضمان الاجتماعي لفائدة كل هيئة توظف 09 عمال أو أكثر وتضاعف تعدادها الأصلي وذلك لمدة سنة.
- تكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي والتي تقدر بـ 7% من الراتب الخام لفائدة الهيئات والمعلمين الحرفيين الذين يوظفون أشخاصا في إطار المساعدة على الإدماج المهني.
- منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة 3 سنوات بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم بها كل هيئة عندما يبرم العقد لمدة غير محددة.
- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي عن كل عملية توظيف تتم في قطاعات السياحة، الصناعة التقليدية، الثقافة، الفلاحة، البناء، والأشغال العمومية، الخدمات، لمدة ستة أشهر.

ثانيا: تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016

1- وزن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن النسيج الاقتصادي الوطني:

أ- قطاع فتي يغلب عليه الطابع الخاص: إن قطاع المؤسسات ص وم يمثل حولي 99,9%[12] من النسيج الاقتصادي الوطني حيث بلغ عدد PME نهاية الفصل الأول من 2016: 1014075 مؤسسة، 99,96 % منها تنتمي إلى القطاع الخاص، كما أن 93,6%[13] من المؤسسات أنشأت بعد 1990 و76,6% منها أنشأت بعد سنة 2000.

الجدول رقم 01: تطور عدد المؤ ص و م خلال الفترة 2001- السداسي الأول من 2016

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القطاع الخاص	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	392013
القطاع العام	788	788	788	778	874	739	666	626
الحرف التقليدية	64677	71523	79850	86732	96072	106222	116347	126887
المجموع	245358	261863	288587	312959	342788	376767	410959	519526
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
القطاع الخاص	586903	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1013637
القطاع العام	591	557	572	557	557	542	532	438
المجموع	587494	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1014075

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الاقتصادية والإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية لسنوات من 2001 إلى 2009، الأعداد 2، 6، 8، 10، 14، 16، على التوالي.
- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات من 2010 إلى السداسي الأول من 2016، الأعداد 18، 20، 22، 26، 28، 29، متوفرة على الموقع: www.mdipi.gov.dz

الشكل رقم (1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-السداسي الأول 2016

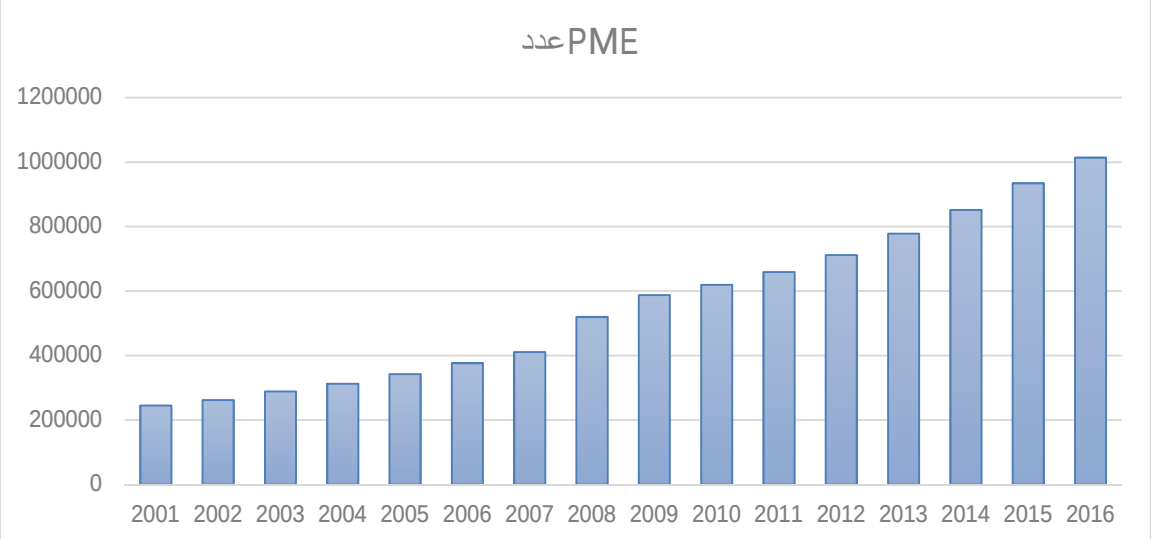

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤ ص وم في تزايد مستمر حيث تقدر هذه الزيادة بين سنة 2001 و2005 بـ 40% وبين سنة 2005 و2010 بـ 81% وبين سنة 2010 و2015 بـ 51%، ونسبة الزيادة من سنة لأخرى تتجاوز 6% وبلغ متوسط معدل النمو السنوي أكثر من 10% خلال فترة الدراسة مع تسجيل أعلى نسبة بين سنتي 2007 و2008 حيث وصلت إلى 26,42% ويرجع ذلك إلى إدماج أصحاب المهن الحرة في منظومة PME.

يرجع هذا التطور المعتبر والملحوظ في PME إلى نمو القطاع الخاص الذي زاد بأكثر من أربع أضعاف حيث انتقل من 244570 مؤسسة سنة 2001 إلى 1013637 نهاية السداسي الأول من 2016، في المقابل سجلت PMEالعمومية انخفاضا ب350 مؤسسة خلال نفس الفترة ويرجع ذلك لعمليات التصفية والخوصصة التي باشرتها الدولة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق.

ب- معدلات عالية من الوفيات في صنف المؤسسات الخاصة "أشخاص معنويين" : لقد تم إنشاء أكثر من414800 مؤسسة خاصة صنف أشخاص معنويين خلال الفترة 2002- السداسي الأول 2016 (الجدول رقم 2 بالملاحق)، ، أي بمعدل سنوي متوسط 29000 مؤسسة، كما سجل هذا الصنف شطب 84153 مؤسسة أي أكثر من 6000 مؤسسة مشطوبة سنويا وبطريقة ثلاثية بسيطة نجد المعدل السنوي للوفيات بالنسبة للإنشاءات يقدر بـ 21 % أي 21 حالة شطب "وفاة" تقابل 100 إنشاء ويعتبر هذا المعدل مرتفع، حيث تفسر هذه الوفيات بالعديد من الأسباب بعضها يتعلق بالمحيط: البيروقراطية، صعوبة التمويل، صعوبة الحصول على العقار الصناعي ... إلخ، والبعض الآخر بالمؤسسة ضعف الذمة المالية للمؤسسة عند الانطلاق، قدم أساليب التسيير، عدم جاهزية المؤسسة للمنافسة... إلخ.

ج - كثافة القطاع دون مستوى المعدل الدولي: بالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية في مجال خلق وترقية PME تبقى كثافة القطاع أقل من المعدل المقبول دوليا والمقدر بـ 45 1000/PME ساكن، فحسب الإحصائيات الخاصة بالسداسي الأول من 2016، قدرت كثافة المؤ ص وم بـ 1000/PME23 ساكن[14] وينخفض هذا المؤشر لـ 1000/PME16 ساكن بالنسبة للمؤسسات الخاصة صنف أشخاص معنويين، مع وجود فروقات معتبرة من منطقة إلى أخرى، حيث تقدر في الشمال بـ 1000/PME19 ساكن، وفي الهضاب العليا بـ 12 1000/PME ساكن، بينما في الجنوب فيقدر هذا المؤشر بـ 1000/PME15 ساكن.

وعلى سبيل المقارنة قدر هذا المعدل سنة 2010 بـ 57 1000/PME ساكن في دول الاتحاد الأوروبي، وفي سنة 2011 يلفت كثافة المؤ ص وم في فرنسا 54 1000/PME ساكن وفي ألمانيا 39 1000/PME ساكن.

د- توزيع جغرافي غير متوازن وغير عادل: حسب الإحصائيات الخاصة بالسداسي الأول من 2016 [15]: 69% من المؤسسات الخاصة "أشخاص معنويين" تتمركز في الشمال، و22% تتمركز في الهضاب العليا بينما منطقة الجنوب والجنوب الكبير فلا تحظى باستقبال سوى 9% من الإجمالي، وهذا ما يعني ضعف في سياسة التوازن الجهوي، وعدم نجاح السياسات المتعاقبة الخاصة بتنمية الجنوب والهضاب العليا.

الشكل رقم (02)توزيع المؤسسات الخاصة "أشخاص معنويين " جغرافيا

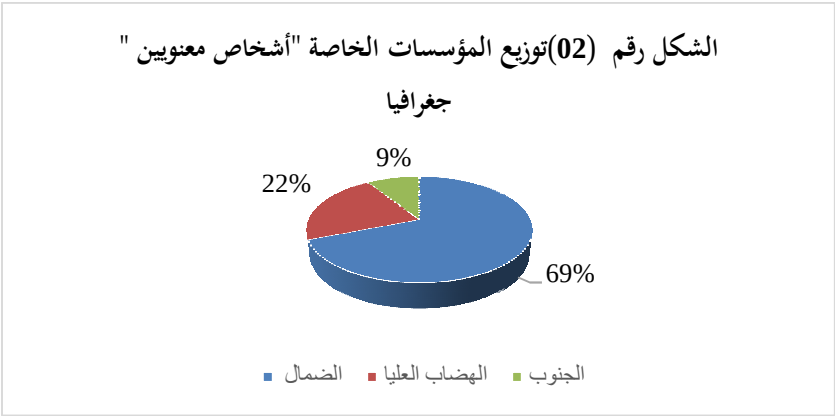

المصدر: من إعداد الباحثين

هـ-هيمنة المؤسسات المصغرة على قطاع PME: إن النسيج الاقتصادي لـ PME تغلب عليه المؤسسات المصغرة (عدد العمال أقل من 10) بـ 97% من إجمالي المؤسسات، في المقابل لا تشكل المؤسسات الصغيرة سوى 2,7% (عدد العمال من 10 إلى 49)، والمتوسطة 0,3% (عدد العمال بين 50 و249) [16].

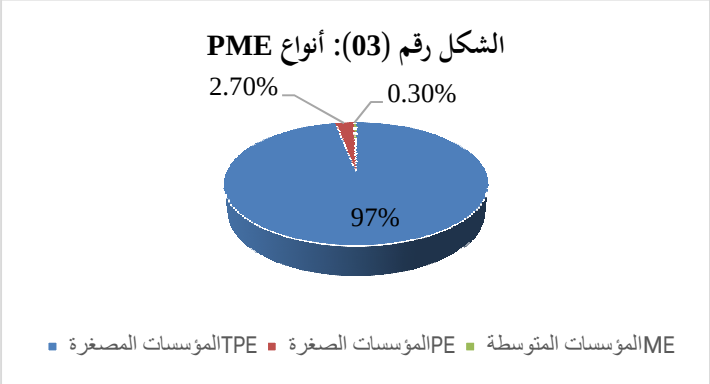

المصدر: من إعداد الباحثين

هيمنة المؤسسات المصغرة هي سمة أغلب الاقتصاديات حيث نجد 9/10 من المؤسسات في الاتحاد الأوروبي تشغل اقل من 10عمال، وأعلى نسبة من المؤسسات المصغرة تتواجد في اليونان 96,7%، وأقل نسبة بألمانيا 14,7% وفي فرنسا حوالي 95% من المؤسسات هي من نوع TPE و65% منها لا تشغل أي عامل، ولكن المؤسسات المصغرة في الدول المتقدمة تتمتع بالتحكم في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة للتسيير مما يجعلها أكثر تنافسية وحضور في الأسواق المحلية والدولية وهذا ما ليست عليه المؤسسات المصغرة الوطنية.

و-نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تمركز في قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية:

الجدول رقم 02: توزيع PME حسب قطاعات النشاط

قطاع النشاط	العدد	%
– الفلاحة	7094	0,7
– المحروقات : الطاقة والخدمات المتصلة بها	3201	0,32
– البناء والأشغال العمومية.	169124	16,68
– الصناعات التحويلية	99275	9,79
– الخدمات [تحوي المهن الحرة].	501645	49,49
– الحرف التقليدية.	233298	23,02
المجموع	1013637	100

Source : Bulletin d'information statistique de la PME n°29, Ministère de l'Industrie et des Mines, édition novembre2016, p 12

نلاحظ من خلال الجدول تمركز PME في قطاع الخدمات بنسبة 49,49% أي حوالي نصف المؤسسات تنتمي إلى هذا القطاع الذي تغلب عليه المؤسسات التجارية بـ 22% (111174 مؤسسة) ومؤسسات النقل بـ 11% (53812 مؤسسة)، في المرتبة الثانية نجد قطاع الحرف التقليدية بنسبة 23,02% ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16,68% ، بينما لا يمثل القطاع الصناعي سوى 9,79% بـ 99275 مؤسسة فقط وهذه النسبة تعتبر ضعيفة بالنسبة لبلد غني بالطاقة، وله تجربة لأكثر من خمسين سنة في المجال الصناعي، بالنسبة لأهم الصناعات التحويلية نجد في المرتبة الأولى الصناعات الغذائية بنسبة 26,5% (26340 مؤسسة)، ثم مواد البناء بحوالي 22% (21654 مؤسسة)، ثم صناعة الخشب والورق بـ 18784 مؤسسة أي حوالي 19% .

إن هذه النسب تبين أيضا فشل السياسات المتبعة لتطوير القطاعات المنشئة للثروة وفرص العمل كقطاع الفلاحة، الصناعة والسياحة، حيث نلاحظ توجه عام لقطاع الخدمات والأشغال العمومية وهذا ما يفسر بالعوامل التالية : أولا سوق البناء والأشغال العمومية عرف تطورات هامة نظرا لحجم المشاريع الخاصة بالسكنات والبنى التحتية التي أنجزت خلال السنوات الأخيرة، ثانيا قطاع الخدمات والبناء تتطلب استثمارات ضعيفة نسبيا عند الانطلاق مقارنة مع القطاعات الأخرى، كذلك لا تتطلب هذه القطاعات الإبداع والتمكن من التقنيات الحديثة في التسيير والإنتاج والتسويق.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

الجدول رقم 03: عدد مناصب الشغل التي توفرها PME خلال الفترة 2001 السداسي الأول 2016.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مناصب العمل	634375	684341	705000	838504	1157856	1252647	1355399	154
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
مناصب العمل	1546584	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2487914

Source : Bulletin d'information statistique de la PME

من خلال الجدول نلاحظ زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤ ص وم حيث تم خلال فترة دراسية خلق 1.853.539 منصب عمل و ترجع هذه الزيادة في مناصب الشغل إلى نمو المؤسسات ص وم الخاصة التي تشغل أكثر من 98 % من العمال ، بلغت أعلى نسبة زيادة بين سنتي 2004 و2005 بـ 38% وأدنى نسبة زيادة بين سنتي 2008 و2009 بـ 0,4%، كما بلغ معدل النمو السنوي المتوسط أكثر من 10%، وهذا ما ساهم في انخفاض معدلات البطالة التي انتقلت من 27.30% سنة 2001 الى15.3% سنة 2005 لتصل إلى 10% سنة 2010 و11,2% سنة 2015، متوسط ما توظف كل مؤسسة 2.45 أي ما بين 2 و3 عمال .

إن التقييم من الناحية الكمية لا يكفي لإعطاء صورة حقيقية عن مناصب الشغل واستقرارها، فلقد عرفت الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين توجها نحو سوق العمل المؤقت، حيث بلغت نسبة العمل الدائم[17] سنة 2005 38,24%، وفي سنة 2010 33,4 % بينما سنة 2015 ارتفعت نوعا ما لتصل إلى 42,87 %.

- إن مساهمة قطاع المؤ ص و م في إجمالي التشغيل عرفت تحسنا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من 7,4% سنة 2001 إلى 21,2% سنة 2005، و15% سنة 2010، لتصل إلى 20% سنة 2015، ولكنها تبقى دون المستوى الذي يحققه هذا القطاع في الدول المتقدمة وحتى النامية، فحسب (Ayyagari, Beck and Demirguç-Kunt 2003) تساهم المؤسسات ص وم بنسبة 65 % من مناصب العمل الكلية في الدول ذات الإيراد العالي بينما تتجاوز هذه النسبة في الدول ذات الإيرراد المتوسط والمنخفض 55% ، 30% على التوالي.

و على سبيل المقارنة تقدر نسبة مساهمة PME في إجمالي التشغيل : 56% في تونس، المغرب 50% ، تركيا 76%، جنوب افريقيا 60%، بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي 67%، حيث نجد هذه النسبة في ألمانيا تساوي 62,5%، الدانمارك 65%، اليونان 86,5%، مالطا 79,3%، بولونيا 68,9%[18].

3- مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة :كما ذكرنا سابقا فإن المؤ ص وم دور هام في خلق القيمة المضافة والتي تقيس حجم الانتاج الذي تنتجه وتبيعه كل المؤسسات في مختلف القطاعات، والقيمة المضافة على الصعيد الوطني تمثل الناتج الاجمالي الخام PIB.

ولقد حدد (Ayyagari, Beck and Demirguç-Kunt 2003)[19] مساهمة المؤ ص وم في الناتج الإجمالي الخام كما يلي: أكثر من 55% من PIB في الدول ذات الإيراد العالي، أكثر من 15% وحوالي 40% في الدول ذات الإيراد المنخفض والمتوسط على التوالي.

الجدول رقم04: مساهمة القطاع الخاص والعام في PIBHH للفترات 2005-2010-2014

(الوحدة مليار دينار)

القطاع القانوني	2005		2010		2014	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
حصة العام في PIB	651	21.59	816.8	16.41	1187.93	13.9
حصة الخاص في PIB	2364.5	78.41	4162.02	83.59	733865	86.1
المجموع	3015.5	100	4978.82	100	8527	100

Source : bulletin d'information statistique de la pme.

بلغت القيمة المضافة المحققة من قبل القطاع الخاص سنة 2014: 7338.65 مليار دينار أي ما نسبته 86.1% من PIBHH في حين قدرت هذه النسبة سنة 2005 بـ 78.41 وهذا ما يدل على تراجع القطاع العام أمام التطور التدريجي لمكانة القطاع الخاص في الاقتصاد.

لقد عرف PIBHH خلال الفترة 2005 -2015 تحسنا ملحوظا (الجدول رقم 02بالملاحق)، إذ تجاوز معدل نموه السنوي 5%، محققا أعلى نسبة نمو سنة 2009 بـ 9.6 % (مدعما بالمحصول الفلاحي الذي عرف نمو قدره 21.1%)، معدل النمو المتوسط قدر بـ 6.6% خلال الفترة، ولمعرفة حصة القيمة المضافة لكل قطاع اقتصادي في PIBHH نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم 05: القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية لسنة 2014.

(الوحدة مليار دينار جزائري)

القطاع القانوني	القيمة	%
الفلاحة		
الخاص	1758.18	99.25
العام	13.31	0.75
المجموع	1771.49	100
البناء والأشغال العمومية		
الخاص	1438.51	83.14
العام	291.68	16.86
المجموع	1730.19	100
الخدمات		
الخاص	3553.44	88.59
العام	457.46	11.41
المجموع	4010.9	100
الصناعة		
الخاص	291.53	87.40
العام	42.02	12.60
المجموع	333.55	100

Source : bulletin d'information statistique de la pme n°28, Ministère de l'Industrie et des Mines, édition mai 2016, p38.

الفلاحة: حقق نسبة نمو متوسطة خلال الفترة 2005-2015 تقدر بـ 6.56 % (الجدول رقم 02بالملاحق)، القيمة المضافة لهذا القطاع تمثل 20.77% من PIBHH خلال سنة 2014.

البناء والأشغال العمومية: حقق نسبة نمو متوسط خلال الفترة 2005-2015 تقدر بـ 8.18%، القيمة المضافة لهذا القطاع تمثل 20.29% من PIBHH خلال سنة 2014.

الخدمات: يضم هذا القطاع : "النقل والاتصال، والخدمات المقدمة للمؤسسات الفندقة، والإطعام، التجارة والتوزيع" حقق نسبة نمو متوسطة تقدر ب 7.14% خلال نفس الفترة، القيمة المضافة لهذا القطاع تمثل 47.04% من PIBHH خلال سنة 2014.

الصناعة: يضم هذا القطاع : "الصناعات الغذائية، الجلود والأحذية" حقق نسبة نمو متوسطة تقدر بـ 4.56% خلال نفس الفترة، القيمة المضافة لهذا القطاع تمثل 3.9% من PIBHH خلال سنة 2014، وهذا ما يدل على ضعف أداء الاقتصاد

الجزائري، حيث في المتوسط تقدر هذه النسبة في الدول النامية بـ 14%، فمثلا في تونس تقدر نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من PIBب35.4% (2016) .

من خلال عرض هذه النسب يمكن أن نقول أن النمو الذي شهده PIBHH هو نمو هش ولا يعول عليه كثيرا في مجال التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن أكثر من 75% من هذا النمو ناتج عن القطاعات ذات الأصول غير القابلة للمبادلة (خدمات، البناء ...)، كما أنه نمو توسعي وذو إنتاجية ضعيفة يعتمد بالأساس على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة خاصة في النفقات العمومية والتي كانت المنشط الأول للقطاعات المحققة لمعدلات نمو عالية.

4-مساهمة المؤ ص وم في الصادرات: قبل تحليل مساهمة المؤ ص وم في التصدير نحاول التعرف على واقع الصادرات خارج المحروقات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 06: الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2009-2016

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج المحروقات	1066	1526	2026	2026	2165	2582	1969	1781
إجمالي الصادرات	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34668	28883
نسبة	% 2.4	%2.7	%2.8	%2.9	%3.3	%4.1	%5.7	%6.2

Source : CNIS (centre national sur l'information statistique des douanes)

من الجدول نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات لا تشكل سوى نسبة هامشية من إجمالي الصادرات، حيث بلغت سنة 2016 ما نسبته 6.2% ، أي ما يعادل 1.78 مليار دولار مسجلة انخفاض قدره 9.55%عن السنة السابقة، أما عن تشكيلة الصادرات خارج المحروقات فهي تتكون أساسا من المواد النصف مصنعة و التي تشكل 4.5% من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 1,3 مليار دولار، مواد غذائية بنسبة 1,13% من إجمالي الصادرات أي 327 مليون دولار، مواد خام بنسبة 0,29% وما قيمته 84 مليون دولار وفي الأخير تجهيزات صناعية ومواد استهلاكية بنسبة 0,18% و0,06% على التوالي .

من التحليل السابق واستنادا إلى خصائص المؤ ص وم الوطنية والمتمثلة في هيمنة المؤسسات المصغرة على القطاع وتمركز أغلبية المؤسسات في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير "9,79% من المؤسسات تنتمي إلى قطاع الصناعات التحويلية"، يمكن القول أن مساهمة المؤ ص وم في التصدير جد ضئيلة خصوصا إذا ما قورنت بدول مجاورة فمثلا في المغرب تقدر مساهمة PME في التصدير أكثر من 30%، وفي تونس 80 % من الصادرات تحققها PME و90% من المؤسسات المصدرة تقوم بالمقاولة من الباطن "Sous-traitance".

– عدد المؤسسات المصدرة في الجزائر 727 مؤسسة في 2017، في حين عدد المؤسسات المصدرة في فرنسا في 2016 قدر بـ 124100 مؤسسة 95% منها PME، وفي ألمانيا 310000 مؤسسة و80% منها PME.

– من خلال هذا العرض يمكن القول أن أداء قطاع المؤ ص وم في الجزائر مازال ضعيفا بالرغم من كل الإصلاحات المتخذة لتطويره وترقيته وهذا يعود لعدة عراقيل وقيود سنتعرف عليها في الجزء الأخير من هذا البحث.

ثالثا : العراقيل والقيود التي تقف أمام نمو وتقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-قيود بيئة الاستثمار: على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لتشجيع الاستثمار ودعم المقاولاتية إلا أن مناخ الأعمال لم يتحسن، وهذا ما يؤكده تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي "Doing Business"، حيث سجلت الجزائر تراجعا من المرتبة 128 من أصل 183 اقتصاد حسب DB2005 إلى المرتبة 183/136 حسب DB 2010، ثم المرتبة 189/163

حسب DB2016، لتكسب 7 أماكن وتحتل المرتبة 156 من أصل 190 اقتصاد فيDB 2017، وهذا نتيجة مجموعة من الإصلاحات اتخذت في مجال إنشاء المؤسسات، الحصول على رخصة البناء، الربط بالكهرباء، وتسديد الضرائب.

الجدول رقم 07: مقارنة بين الجزائر ، تونس، والمغرب في مجال إنشاء المؤسسات.

الاقتصاد	ترتيب سهولة ممارسة الأعمال	عدد الإجراءات	عدد الأيام	التكلفة (%من متوسط دخل الفرد)	رأس المال الأدنى المدفوع (% من دخل الفرد)	ترتيب إنشاء مؤسسة
الجزائر	156	12	20	11,1	0,0	142
المغرب	68	04	9,5	9,7	0,0	40
تونس	77	09	11	4,7	0,0	103

Source : Doing Business 2017

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الجزائر أقل تميزا في كل المؤشرات المتعلقة بإنشاء مؤسسة مقارنة بالمغرب وتونس، يتمثل المؤشر الرئيسي في عدد الإجراءات الإدارية لتسجيل مؤسسة جديدة، حيث أنه في الجزائر يتطلب 12 إجراء وهو أكبر من تونس (9 إجراءات) وثلاث أضعاف ما يحدث في المغرب (4 إجراءات)، بالنسبة لمعالجة الإجراءات تستغرق 20 يوم في الجزائر، بينما في تونس والمغرب فحوالي نصف المدة كافية لإتمام العملية، وبالتالي يمكن القول أن تقل الإجراءات، ارتفاع التكاليف والآجال، غياب الشفافية، الرشوة والفساد تعتبر من أهم العوامل التي تقف أمام ترقية الاستثمار الخاص وتطوير المؤ ص وم.

2-القيود المالية:

إن حصول المؤ ص وم على القروض الطويلة وحتى القصيرة الأجل هو أمر في غاية الصعوبة، وخاصة بالنسبة للمؤسسات المصغرة فحسب الاستقصاء الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات 2011 والذي شمل 71 % من المؤسسات الموجودة[20] : 3,3 % فقط من المؤسسات "تعتبر القروض البنكية كمصدر أساسي لتمويلها، بينما 83,2% من المؤسسات [كل القطاعات] تعتمد على أموالها الخاصة، 4% من إجمالي المؤسسات استفادوا من هياكل الدعم المالي [ANSEJ/ ANDI...]، ويمكن أن نرجع هذا الصعوبات التمويلية التي تعاني منها PME إلى عدة أسباب منها: شروط الإقراض والضمانات المطلوبة، ثقل الإجراءات وطول مدة معالجة ملفات القرض، ارتفاع معدلات الفائدة، ضعف الهندسة المالية وعدم توفر منتجات مالية تلاءم طبيعة المؤ ص وم، عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل المؤ ص وم ....إلخ.

3- إغراق السوق وانتشار القطاع غير الرسمي:

إن المتضرر الأكبر من عملية إغراق السوق وانتشار القطاع غير الرسمي هو القطاع الخاص الذي يفقد الكثير من مقومات المنافسة في السوق بسبب دخول بضائع من خارج الحدود بأسعار أقل بكثير من أسعار المنتوجات المحلية، لذلك يجب على السلطات العمومية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المنتوجات الوطنية من المنافسة غير المتكافئة.

4-القيود المرتبطة بالمعلومات:

تعيش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية في بيئة معلوماتية ضعيفة جدا وهذه الوضعية لا تساعد بأي حال من الأحوال على نموها وتنميتها وذلك بسبب:

- عدم وجود نظام معلومات وطني، وانعدام بنوك المعلومات الإحصائية.
- نقص المعطيات ودراسات السوق (الوطني، الجهوي، المحلي).
- صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات المتخصصة (80% من PME غير موصولة بالأنترنت).
- غياب المعلومات حول فرص الاستثمار، المنافسة، المتعاملين الاقتصاديين...إلخ.

5-القيود المرتبطة بسوق العمل:

يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي :

- نقص اليد العاملة المؤهلة: خبراء في الإدارة، التسيير، تقنيين المؤهلين...إلخ.

– عدم التوافق بين التكوين المقدم من طرف الجامعات والاحتياجات الحقيقة للمؤسسات في مجال التقنيات الحديثة في الإدارة، التسيير، التسويق ... إلخ.

– عدم وجود معاهد متخصصة في التكوين وضعف البرامج المعتمدة.

– صعوبة التحكم في اللغات الأجنبية من قبل حاملي الشهادات.

6-القيود المرتبطة بالعقار الصناعي:

إن الحصول على العقار الصناعي يعتبر من أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة أسباب منها:

– نقص العقارات الصناعية وارتفاع تكاليف الحصول عليها.

– نقص الشفافية في دراسة الملفات بالإضافة إلى ثقل إجراءات وطول مدتها [متوسط مدة الحيازة ما بين سنة و5 سنوات].

– مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في الكثير من جهات الوطن.

– نقص وغياب أحيانا الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل على الأراضي وموضوع استخدامها ومتابعة ذلك لاحقا.

– تعدد الجهات المتدخلة فالأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث العرف على وزن قطاع PME ضمن النسيج الاقتصادي، وتقييم أدائه بعد مرور أكثر من عشريتين ونصف من الإصلاحات التي شهدها والتي مست عدة جوانب: الجانب التشريعي ، الجانب المؤسساتي، الجانب التأهيلي ...الخ، من خلال معاينة الإحصائيات المتاحة وجدنا أن قطاع PME يكاد يكون خاص (99,99%) يتكون من مؤسسات فتية وذات حجم صغير (97 % TPE)، تنشط أغلبيتها في قطاع الخدمات(49.49%)، الحرف التقليدية (23.03%)، البناء والأشغال العمومية (16,68%)؛ كثافة القطاع دون المعدل الدولي بـ 23 1000/PME ساكن، مع وجود فروقات معتبرة بين الشمال، الهضاب العليا، والجنوب، يعرف هذا القطاع معدل عالي من الوفيات (21%)، أي 21 حالة وفاة تقابل 100 حالة إنشاء جديدة.

مع تميز هذا القطاع بالخصائص السابقة يمكن جزم مسبقا بضعف مساهمته في توفير مناصب الشغل وخلق الثروة، وهذا ما أكدته الإحصائيات حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع PME في إجمالي التشغيل من 12,2% سنة 2005 إلى 15% سنة 2010، لتصل إلى 20% في 2015، متوسط ما توظف كل مؤسسة ما بين 2 و3 عمال، بالنسبة لمساهمة هذا القطاع في خلق القيمة المضافة : فقد عرف PIB خارج المحروقات تحسنا ملحوظا حيث بلغ معدل النمو المتوسط6.6% خلال الفترة 2005-2015 ولكن هذا النمو توسعي يعتمد بالأساس على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة في النفقات العمومية والتي كانت المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المحققة لتلك النتائج (البناء والأشغال العمومية)، وأيضا هذا النمو ذو إنتاجية ضعيفة حيث أن أكثر من 75% من النمو ناتج عن القطاعات ذات الأصول غير القابلة للمبادلة، التجارة ، النقل، البناء...إلخ.

عن مساهمة المؤ ص وم في التصدير فهي هامشية حيث أن إجمالي الصادرات خارج المحروقات ، لم تتعدى 3% خلال الفترة 2005-2013، وبلغت سنة 2016 ما نسبته 6.2% بالرغم من تراجع في قيمتها وذلك بسب انخفاض الصادرات النفطية.

مما سبق يمكن القول أن أداء قطاع المؤ ص وم مازال ضعيف ولم يحتل بعد هذا القطاع المكانة التي هو عليها في الاقتصاديات لمتطورة، الناشئة وحتى النامية، ويرجع هذا إلى عدة قيود مازالت تثبط الاستثمار وتقف أمام تطور ونمو هذه المؤسسات.

الاقتراحات:

– تفعيل البرنامج الوطني لتأهيل PME والذي كان هدفه تأهيل 20.000 مؤسسة وإنشاء 200.000 مؤسسة، ولكن لعدة أسباب فشل هذا البرنامج في تحقيق الهدف المنشود.

– إعادة النظر في سياسة هيئات الدعم من خلال: حجم الأموال المخصصة، القطاعات المستهدفة، تفعيل عمليات المرافقة والمتابعة بعد الإنشاء.

– تحسين مناخ الأعمال من خلال تخفيض الإجراءات الإدارية، التكاليف، الآجال وتطبيق الحوكمة والرقابة ومحاربة الفساد الإداري.

– حماية المنتوجات المحلية من المنافسة غير المتكافئة والمتأتية من القطاع غير الرسمي وإغراق الأسواق.

– تمكين المؤ ص وم من الحصول على التمويل عن طريق : التنويع في الأدوات المالية التي تناسب احتياجاتها، خلق بنك متخصص في تمويل PME كما هو الحال في تونس (BF PME) ، تطوير تقنيات التمويل عن طريق شركات رأسمال الاستثماري، القرض المصغر، التمويل التأجيري... إلخ.

– القضاء على المضاربة وتمكين PME من الحصول على العقار الصناعي بتكاليف معقولة.

ملحق الجداول

جدول رقم 01: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (2002-2015)

السنة	العدد	الإنشاء	إعادة النشاط	الشطب	النمو
2002	189552	21244	1972	4789	18397
2003	207949	18987	1920	3407	17500
2004	225449	21018	2863	3488	20393
2005	245842	24352	2702	3090	23964
2006	269806	24853	2481	3176	24140
2007	293946	27950	2966	3475	27441
2008	321387	30541	3866	9892	24515
2009	345902	27943	3389	7915	23417
2010	369319	26239	5392	9189	22442
2011	391761	30530	5876	8050	28356
2012	420117	41100	6451	8249	39302
2013	459414	39343	7286	9054	37575
2014	496989	41919	6949	7956	40912
2015	537901	38788	4035	3338	39485

Source : Bulletins d'information statistique de la PME.

جدول رقم 02: معدل النمو لأهم القطاعات خلال الفترة (2005-2015)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
PIBHH	6.0	5.4	7.0	6.7	9.6	6.3	.2	7.2	7.1	5.6	5.5	6.6
الزراعة	2.3	8.1	2.5	-3.8	21.1	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5	7.6	6.56
الصناعة	3.4	3.5	3	6.2	8.5	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9	4.6	4.46
الخدمات التجارية	9.7	6.4	10.1	8.6	7.7	7.3	7.3	6.4	8.5	8.0	5.9	7.14
البناء والأشغال العمومية	9.8	13	8.9	8.7	8.5	8.9	5.2	8.1	6.8	6.8	5.3	8.18

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الهوامش

(1) http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/evolution-loi-sur-l-investissement

(2) المادة (1)، (2) من المرسوم التنفيذي 03- 78 المؤرخ في 25 فيفري سنة 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاكل المؤسسات، الجديدة الرسمية، العدد 13، 14.

(3) المادة (1) من المرسوم التنفيذي 03- 79 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية العدد 13، ص 18.

(4) المادة (2) من المرسوم التنفيذي 03-80 المؤرخ في 25 فيفري 2003 يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية العدد 13 ص22.

(5) http://www.mdipi.gov.dz/?-Dispositifs-d-aides-et-regimes-d-

(6) http://www.mdipi.gov.dz/?-L-aide-a-l-acces-au-financement-

(7) Premier Recensement Economique 2011 Résultats définitifs de la première phase, Edition ONS, collections statistiques N°172/2012, Série E : statistiques économiques N°69, p15, P13.

(8) حسين يحي ، فعالية برامج تأهيل المؤ ص وم في دول المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان، ص 228-229.

(9) http://www.andpme.org.dz/index.php/fr/mise-a-niveau-3

(10) Bulletins d'information statistique de la PME N° 29, Ministère de l'industrie et des mines, Edition novembre 2016,p 32-33.

(11) http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise?id=464

(12) Premier Recensement Economique 2011 Résultats définitifs de la première phase, Edition ONS, collections statistiques N°172/2012, Série E : statistiques économiques N°69, p15,

(13) Ibid, P13.

(14) Bulletins d'information statistique de la PME, N°29, op cit, p13

(15) Ibid, P13.

(16) Ibid, P10.

(17) http://www.ons.dz/-emploi-et-chomage-.html

(18) Ayyaggari, Beck and Demirguc-kunt, Small and Medium Entreprises across the Globe : A new data base , 2003, P :27-28.

(19) Semaine européenne des PME 2015, eurostat, novembre 2015.

(20) Premier Recensement Economique 2011 Résultats définitifs de la première phase, op.cit., pp27-28